

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون قانونيون

منصور وشركاهم برايس وترهاوس كوبرز
محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية المجمعة لبنك بى إن بى باروبا
شركة مساهمة مصرية
وتقرير مراقبا الحسابات عليها
عن السنة المالية المنتهية
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

تقرير مراقبى الحسابات

إلى السادة / مساهمى بنك بى إن بى باريبا "شركة مساهمة مصرية"

راجعنا القوائم المالية المجمعة لبنك بى إن بى باريبا "شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ والتي استخرجت منها القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ فى ٢٧ فبراير ٢٠١٤ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ على القوائم المالية المجمعة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ والتي استخرجت منها القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة تتفق - فى كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المجمعة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالى للمجموعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المجمعة الكاملة للمجموعة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتقريرنا عليها.

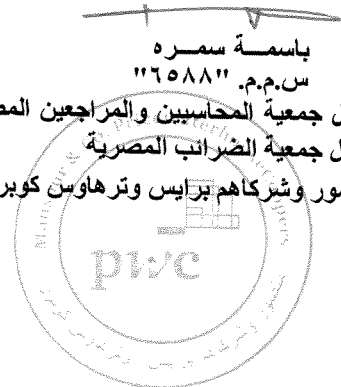
القاهرة فى: ٢٧ فبراير ٢٠١٤

مراقب الحسابات



زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
MAZARS مصطفى شوقي

باسم سمرة
س.م.م. "٦٥٨٨"
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
منصور وشركاهم براهيم وتر هاوس كوبرز



بنك بي إن بي باريبا (شركة مساهمة مصرية)
الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
		الأصول
٨٦٠ ٩٩٦	٢ ٠٥٦ ٨٢٢	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٦ ٠٤٢ ٢٤٣	٦ ٩١٦ ٠٢٨	أرصدة لدى البنوك
٧٢٢ ٢١٩	١ ٢٦٠ ٧٦٨	أثون خزائنة
٦ ٠٦٠ ٧٦٥	٦ ٤٧٧ ٥٧٠	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافي)
٢ ٧٣١	١١ ٢١٧	مشتقات مالية
٩ ٦١٣	٥ ٩٥٧	أصول مالية بغرض المتاجره
١ ٧٧٠ ١٤٣	٢ ٨٥٠ ٢١٦	استثمارات مالية متاحة للبيع
٢١ ٣٨١	١٣ ٩٧٧	اصول غير ملموسة
١٢٥ ١٦٦	١٥١ ٥٥٤	أصول اخرى
٤٧٦ ٧١٩	٤٣٩ ٧٨٣	الأصول الثابتة المملوكة
٢٨٨ ٦٠٨	١٨٦ ٤٧٢	الأصول الثابتة المؤجرة
١٦ ٣٨٠ ٥٨٤	٢٠ ٣٧٠ ٣٦٤	اجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
٩٥٨ ٤٤٦	٦٠٨ ١٤٤	أرصدة مستحقة للبنوك
١٣ ٠٠٠ ٩٣٨	١٦ ٧٧١ ٢٤٦	ودائع العملاء
٢ ٦٠٥	٤ ٢٧٢	مشتقات مالية
٣٢٥ ٧٨٩	٣٦٦ ٧٥٩	التزامات اخرى
٤٨ ٧٩٤	٦٠ ٧٤٥	مخصصات اخرى
٢١ ٩٤١	٧٥ ٥١٤	إلتزامات ضرائب الدخل الجارية
١ ٦٠٨	٨٩	إلتزامات ضريبية مؤجلة
١٤ ٣٦٠ ١٢١	١٧ ٨٨٦ ٧٦٩	اجمالي الإلتزامات
		حقوق الملكية
		حقوق مساهمي البنك الأم
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
٤ ٥٥٠	١١٠ ٨٤٨	احتياطيات
٣١٤ ٧٨٤	٦٧٢ ٥١٩	أرباح محتجزة
٢ ٠١٩ ٣٣٤	٢ ٤٨٣ ٣٦٧	اجمالي حقوق مساهمي البنك الأم
١ ١٢٩	٢٢٨	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
٢ ٠٢٠ ٤٦٣	٢ ٤٨٣ ٥٩٥	اجمالي حقوق الملكية
١٦ ٣٨٠ ٥٨٤	٢٠ ٣٧٠ ٣٦٤	اجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.
- تقرير مراقبي الحسابات مرفق.

القائم بأعمال العضو المنتدب
شاهيناز فوده
بيير دوليز

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قاسم القاسم

- القاهرة في ٢٥ فبراير ٢٠١٤

بنك بي إن بي باريبا (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	(جميع المبالغ بالآلاف جنية مصري)
١.٤٩٩٤٨	١٣٠٧٢٣٢	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٤٩٩١٤٢)	(٦١٣٦٩٢)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٥٥٠.٨٠٦	٦٩٣٥٤٠	صافي الدخل من العائد
١٦٧٩٥١	٢٥١٥٤٠	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٢٧١٥٨)	(٢٩٥٨٥)	مصرفات الأتعاب والعمولات
١٤٠.٧٩٣	٢٢١٩٥٥	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٣٥٨	٣٧٠	إيرادات من توزيعات أرباح أسهم
٩٠.٠٨٢	١٧٠.٥٥٠	صافي دخل المتاجرة
١٣٤٣٦	٣٢٩٤٣	أرباح بيع إستثمارات مالية
(٣٩٢٦٣)	(٤٧٣٩٥)	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(٤٩٦١٨٩)	(٥٧٤٠٠٤)	مصرفات ادارية
٥٠.٤٦٤	٩٢٥٢	إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى
٣١٠.٤٨٧	٥٠٧٢١١	الربح قبل ضرائب الدخل
(٤٣٩٦٠)	(١١٩٠٨٨)	عبء ضرائب الدخل
٢٦٦٥٢٧	٣٨٨١٢٣	صافي أرباح السنة بعد ضرائب الدخل
٢٦٦٤٧٩	٣٨٨١١٩	يوزع كالتالي:
٤٨	٤	نصيب مساهمي البنك الأم
٢٦٦٥٢٧	٣٨٨١٢٣	نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة
١٤,٧٢	٢١,٢١	صافي أرباح السنة بعد الضرائب
		نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح السنة

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

القائم بأعمال العضو المنتدب

شاهيناز فوده
بيير دوليز

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك بي إن بي باريبا (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

البيان	رأس المال	الإحتياطيات	أرباح محتجزة	إجمالي حقوق مساهمي البنك الأم	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	الإجمالي
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	١٧٠٠٠٠٠	(٨٩٨٢٠)	٢٦٤٦٨٠	١٨٧٤٨٦٠	١٠٨١	١٨٧٥٩٤١
توزيعات أرباح عام ٢٠١١	-	-	(٢٠٥٢٣٧)	(٢٠٥٢٣٧)	-	(٢٠٥٢٣٧)
المحول إلى الإحتياطي القانوني	-	١١٠٩٤	(١١٠٩٤)	-	-	-
المحول إلى إحتياطي مخاطر بنكية عام	-	٤٤	(٤٤)	-	-	-
صافي التغير في القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب	-	٨٣٢٣٢	-	٨٣٢٣٢	-	٨٣٢٣٢
صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	-	-	٢٦٦٤٧٩	٢٦٦٤٧٩	٤٨	٢٦٦٥٢٧
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	١٧٠٠٠٠٠	٤٥٥٠	٣١٤٧٨٤	٢٠١٩٣٣٤	١١٢٩	٢٠٢٠٤٦٣
الرصيد في 31 ديسمبر 2012	١٧٠٠٠٠٠	٤٥٥٠	٣١٤٧٨٤	٢٠١٩٣٣٤	١١٢٩	٢٠٢٠٤٦٣
توزيعات أرباح عام ٢٠١٢	-	-	(١٦٢٨٣)	(١٦٢٨٣)	-	(١٦٢٨٣)
المحول إلى الإحتياطي الرأسمالي	-	٧٦٩	(٧٦٩)	-	-	-
المحول إلى الإحتياطي القانوني	-	١٣٢٨٨	(١٣٢٨٨)	-	-	-
المحول إلى إحتياطي مخاطر بنكية عام	-	٤٤	(٤٤)	-	-	-
صافي التغير في القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب	-	٩٢١٩٧	-	٩٢١٩٧	-	٩٢١٩٧
شراء نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	(٩٠٥)	(٩٠٥)
صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	-	-	٣٨٨١١٩	٣٨٨١١٩	٤	٣٨٨١٢٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١٧٠٠٠٠٠	١١٠٨٤٨	٦٧٢٥١٩	٢٤٨٣٣٦٧	٢٢٨	٢٤٨٣٥٩٥

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

القائم بأعمال العضو المنتدب
شاهيناز فوده
بيير دوليز

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك بي إن بي باريبا (شركة مساهمة مصرية)
ملخص قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٢</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٣</u>	<u>(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)</u>
١ ٦٩٠ ٨٠٩	٢ ٢٢٧ ٣٢٥	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(٦٢ ١٤٩)	(٩٧٧ ٢٦١)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(٢٠٥ ٢٣٧)	(١٦ ٢٨٣)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
<u>١ ٤٢٣ ٤٢٣</u>	<u>١ ٢٣٣ ٧٨١</u>	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة
<u>٥ ٢٥٨ ٧٢١</u>	<u>٦ ٦٨٢ ١٤٤</u>	رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة
<u><u>٦ ٦٨٢ ١٤٤</u></u>	<u><u>٧ ٩١٥ ٩٢٥</u></u>	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

القائم بأعمال العضو المنتدب
شاهيناز فوده
بيير دوليز

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قاسم القاسم

التأسيس والنشاط

يقدم بنك بي إن بي باريبا "ش.م.م." (البنك) وشركته التابعة "شركة بي إن بي باريبا للتأجير التمويلي" ويطلق عليها معا (المجموعة) - خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار وأعمال التأجير التمويلي في جمهورية مصر العربية والخارج.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم 43 لسنة 1974 بتاريخ 12 مايو سنة 1977، والذي حل محله القانون رقم 8 لسنة 1997 بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

تأسست شركة بي إن بي باريبا للتأجير التمويلي - مصر في 4 نوفمبر 2008 طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية في إطار أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997 ولائحة التنفيذية. ويعتبر غرض الشركة الأساسي هو العمل في مجال التأجير التمويلي وفقاً لأحكام المادة الثانية من القانون رقم 95 لسنة 1995 بإصدار قانون التأجير التمويلي.

تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة في 25 فبراير 2014 مع الأخذ في الاعتبار ان الجمعية العامة لمساهمي البنك لها الحق في تعديل القوائم المالية بعد إصدارها.

ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم اتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

1- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتابعة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

وقد روعي في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة أحكام القوانين السارية ذات الصلة وتتضمن تلك القوائم أصول والتزامات وإيرادات ومصرفيات المجموعة باستخدام طريقة التجميع الكلي للقوائم المالية للشركة التابعة وهي الشركة التي يمتلك البنك فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على سياساتها المالية والتشغيلية بغض النظر عن نوعية أنشطتها.

وتقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

2- أساس التجميع

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي تمتلك المجموعة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة. عند تجميع القوائم المالية للشركات التابعة يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة، وكذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية لشركات المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يضمن تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

تتضمن القوائم المالية المجمعة لبنك بي إن بي باريبا القوائم المالية للشركة التابعة (شركة بي إن بي للتأجير التمويلي)، وتبلغ نسبة مساهمة البنك فيها 99%.

معاملات بيع وشراء أسهم الشركات التابعة بين المجموعة وأصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة معاملاتها مع أصحاب الحصص غير المسيطرة على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن بيع حصص المجموعة في رأس مال الشركات التابعة إلى أصحاب الحصص غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل. وقد ينتج عن معاملات أقتناء المجموعة لحصص إضافية في صافي أصول الشركات التابعة من أصحاب الحصص غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع في الأسهم المكتتة والقيمة الدفترية للحصة الإضافية من صافي الأصول المكتتة في الشركة التابعة.

3- ترجمة العملات الأجنبية

3-1 عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للمجموعة بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للمجموعة.

3-2 المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات المجموعة بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-

■ صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.

■ إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للاداء وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة والفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالى فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

4- أدون الخزانية

يتم الاعتراف بأدون الخزانية بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

5- الأصول المالية

تقوم المجموعة بتبويب أصولها المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

1-5 الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية :

• إذا كان ذلك التقييم سيؤدي إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المُستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.

• إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزء من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الإستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.

• إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحفوظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين وكانت قواعد البنك المركزي تسمح بتبويب الأداة المركبة ككل بما في ذلك الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة المجموعة عند نشأتها كأداة تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

2-5 القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي تنوى المجموعة بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- الأصول التي تبويبها المجموعة على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.

- الأصول التي لن تستطيع المجموعة بصورة جوهرية استرداد قيمة استثمارها الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

3-5 الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولا مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.

- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".

- تقوم المجموعة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما تحول المجموعة ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريبا إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المستهلكة.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للمجموعة في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فتحدد المجموعة القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم تتمكن المجموعة من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال في القيمة.

6- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت المجموعة لها حق قانوني قابل للتنفيذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت لديها النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.

أدوات المشتقات المالية

-7

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كاصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. وتقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي تتعرض لها كما يلي:

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

إيرادات ومصروفات العائد

-8

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي للاستثمارات التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولي. وعند حساب معدل العائد الفعلي يتم تقدير التدفقات النقدية بناءً على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب معدل العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وتتوقف المجموعة عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنبة وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد 25% من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة. وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

9- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقرروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن إيرادات العائد.

10- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح على الاستثمارات المالية - بخلاف توزيعات أرباح الشركات التابعة - وذلك عند صدور الحق في تحصيلها.

11- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أدون الخزنة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أدون الخزنة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأدون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

12- اضمحلال الأصول المالية

1-12 الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

تقوم المجموعة في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها. وتتضمن المؤشرات التي تستخدمها المجموعة لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم سداد أصل الدين أو العوائد.
- توقع إفلاس المقترض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام المجموعة لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا توافق المجموعة على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

وتقوم المجموعة بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملي جرى التعرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا تقوم المجموعة أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي:

— إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع أصول مالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

— في حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الإضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة في خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

— أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوبة كقروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر اضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذي يتم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولى (ولا تؤخذ خسائر الائتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر اضمحلال ويتم الاعتراف بعبء اضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي السارى وفقاً للتعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد تقوم المجموعة بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة فيراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات وبعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير اضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية لأصول البنك ومقدار الخسائر التاريخية لأصول ذات خصائص خطر ائتمان مشابهة للأصول التي تضمنها تلك المجموعة.

ويتم تعديل الخسائر التاريخية على أساس البيانات الحالية المعلنة بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد تلك الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الظروف التي كانت سائدة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وبحيث تتوافق معها من فترة إلى أخرى، وتقوم المجموعة بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أى اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراتها لتلك الخسائر.

2-12 استثمارات مالية متاحة للبيع

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ 10% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتركمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

13- الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلى

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة المجموعة والتي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد عن سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها وذلك من ثلاث إلى خمس سنوات.

14- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة. ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التي تحدث فيها. لا يتم إهلاك الأراضي بينما يتم حساب إهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت. وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

المباني	60 سنة
التجهيزات والإنشاءات	10 و 7 سنوات
أثاث مكتبي وخزائن	5 سنوات
وسائل نقل	5 سنوات
أجهزة الحاسب الآلى	5 سنوات
تجهيزات وتركيبات	5 سنوات
ماكينات صرف آلى	7 سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة 10 سنوات وبالفروع المؤجرة 7 سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للإهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

تحدد ارباح وخسائر الاستيعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

15- الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي طبقاً للقانون 95 لسنة 1995 للتأجير التمويلي، وذلك إذا كان العقد يمنح للمستأجر الخيار في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة، وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن 75% من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن 90% من قيمة الأصل. وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

15-1 الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وعندما تقرر المجموعة ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أية مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

16- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة.

17- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد المجموعة لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدي الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التي تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

18- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي تصدرها المجموعة ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائها من جهات أخرى، وهي تتطلب من المجموعة أن تقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء المجموعة.

ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق لالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية في نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصوصاً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان كإيراد في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية أيهما أكبر. وتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

19- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات تقوم المجموعة بموجبه بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على المجموعة التزام قانونى أو حكمى لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

تلتزم المجموعة بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا تتحمل المجموعة أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

تدفع المجموعة نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح - ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية والالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي شركات المجموعة، ولا تسجل أية التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

20- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغيرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمجموعة عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للمجموعة الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

21- رأس المال

1-21 تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

2-21 توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح التي تقرر المجموعة توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تقر فيه الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي وقانون الشركات.

22- أنشطة الأمانة

تقوم المجموعة بمزاولة أنشطة امانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وامانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للمجموعة حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للمجموعة.

23- أرقام المقارنة

يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في عرض القوائم المالية للسنة الحالية.

24- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقررات بازل 2 واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.
- ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :
- الاحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية السنة المالية مبلغ 1.700 مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي المخاطر الائتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن 10%. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك 18.53 % في نهاية ديسمبر 2013.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسي المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسي الإضافي (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلي :-

- 1- 45% من قيمة إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- 2- 45% من قيمة الإحتياطي الخاص.
- 3- 45% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- 4- 45% من رصيد إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- 5- 45% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- 6- 45% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة و الشقيقة.
- 7- الأدوات المالية المختلفة.
- 8- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك 20% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.

ملخص الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013
(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

9- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن 1.25% من إجمالي الأصول و الألتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتي :

1- مخاطر الائتمان

2- مخاطر السوق

3- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 150% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويُلخص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل 2 في نهاية السنة الحالية.

		رأس المال القاعدة الرأسمالية
<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٢</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٣</u>	
1 995 730	2 077 230	الشريحة الاولى بعد الاستبعادات Going-concern capital
133 058	135 469	الشريحة الثانية بعد الاستبعادات Gone – Concern Capital
<u>2 128 788</u>	<u>2 212 699</u>	إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات
مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل		
10 638 068	10 485 417	مخاطر الائتمان Credit Risk
47 860	-	مخاطر السوق Market Risk
1 181 910	1 455 400	مخاطر التشغيل Operation Risk
<u>11 867 838</u>	<u>11 940 817</u>	إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
<u>17.94%</u>	<u>18.53%</u>	معيار كفاية رأس المال (%)

25- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

تقوم المجموعة باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي تقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية وفيما يلي أهم البنود التي استخدم فيها المجموعة تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

ترجع المجموعة محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أية بيانات يمكن الاعتماد عليها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للمجموعة، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول المجموعة. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تحدد المجموعة اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاما أو ممتدا إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، تقوم المجموعة بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما تحدد المجموعة اضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع ويتوافر دليل موضوعي على ان هذا الانخفاض يمثل اضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف به ضمن حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد. وإذا تم اعتبار كل انخفاض في القيمة العادلة يمثل اضمحلالاً، فإن المجموعة سوف يتكبد ارباح (خسائر) إضافية بمقدار 9.876 ألف جنيه تمثل تحويل احتياطي القيمة العادلة السالبة إلى قائمة الدخل.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. تستخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالمجموعة والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغيرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

ملخص الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

د- ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض المعاملات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. لذا تقوم المجموعة بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضريبة والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

- صافى دخل المتاجرة

31 ديسمبر 2012	31 ديسمبر 2013	
89 101	164 542	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
		أرباح (خسائر) تقييم مشتقات مالية:
676	4 170	أرباح تقييم عقود صرف أجله
-	-	(خسائر) أرباح تقييم عقود مبادلة عملات
9	(3)	(خسائر) أرباح تقييم مبادلة سعر العائد
-	1 454	أرباح تقييم عقود خيار عملات
296	387	أرباح تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
90 082	170 550	الإجمالي

- نصيب السهم في حصة المساهمين من صافى أرباح السنة

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافى الأرباح الخاصة بمساهمي البنك الأم على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال السنة.

31 ديسمبر 2012	31 ديسمبر 2013	
266 479	388 119	صافى أرباح السنة .
(16 283)	(27 500)	نصيب العاملين في قائمة التوزيعات*
250 196	360 619	صافى الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين
17 000	17 000	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
14.72	21.21	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين

ملخص الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- قروض وتسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
1 878	45 128	أوراق تجارية مخصومة
6 404 769	6 831 930	قروض العملاء
6 406 647	6 877 058	
(19 492)	(26 870)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(326 390)	(372 618)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
6 060 765	6 477 570	الصافى

الحركة على مخصص خسائر إضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال السنة كانت كما يلى:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013			
الإجمالى	مجموعات متشابهة	محدد	
326 390	114 675	211 715	رصيد المخصص في 31 ديسمبر 2012
107 304	72 358	34 946	عبء الاضمحلال
(59 909)	(50 996)	(8 913)	رد الاضمحلال
5 123	2 674	2 449	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية
	-	-	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(6 290)	-	(6 290)	المستخدم من المخصصات خلال السنة
372 618	138 711	233 907	رصيد المخصص في آخر السنة

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012			
الإجمالى	مجموعات متشابهة	محدد	
361 455	90 085	271 370	رصيد المخصص في 31 ديسمبر 2011
71 862	47 611	24 251	عبء الاضمحلال
(32 599)	(24 663)	(7 936)	رد الاضمحلال
3 153	1 270	1 883	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية
372	372	-	متحصلات من قروض سبق اعدامها
(77 853)	-	(77 853)	المستخدم من المخصصات خلال السنة
326 390	114 675	211 715	رصيد المخصص في آخر السنة

ملخص الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- أدوات المشتقات المالية

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٢			٣١ ديسمبر ٢٠١٣			
القيمة العادلة	المبلغ التعاقدى / الافتراضى		القيمة العادلة	المبلغ التعاقدى / الافتراضى		
الأصول	الالتزامات		الأصول	الالتزامات		
						(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة
						مشتقات العملات الأجنبية
372	227	19 893	1 421	8 366	461 179	عقود عملة آجلة
-	-		2 851	2 851	293 656	عقود خيارات العملات (خارج المقصورة)
<u>372</u>	<u>227</u>		<u>4 272</u>	<u>11 217</u>		
						مشتقات معدلات العائد
2 233	2 504	4 766 580	-	-	-	عقود مبادلة عائد
<u>2 233</u>	<u>2 504</u>					
						إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة
<u>2 605</u>	<u>2 731</u>		<u>4 272</u>	<u>11 217</u>		

- أصول مالية بغرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	(أ) أدوات دين: سندات حكومية
9 613	5 957	إجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة
<u>9 613</u>	<u>5 957</u>	

- استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	(أ) أدوات دين: أدوات دين مدرجة في السوق بالقيمة العادلة
1 766 006	2 846 079	(ب) أدوات حقوق ملكية: أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
4 137	4 137	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع
<u>1 770 143</u>	<u>2 850 216</u>	

ملخص الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات ملحوظة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية السنة المالية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
811 202	281 510	أرصدة متداولة
954 804	2 564 569	أرصدة غير متداولة
1 766 006	2 846 079	
1 766 006	2 846 079	أدوات دين ذات عائد ثابت
1 766 006	2 846 079	

- أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
94 061	110 230	إيرادات مستحقة
10 437	11 355	مصروفات مقدّمة
391	842	دفعات مقدّمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
439	439	أصول آلت ملكيتها للبنك وقاء لديون (بعد خصم المخصص)
2 506	2 778	تأمينات وعهد
17 332	25 910	أخرى (بعد خصم المخصص)
125 166	151 554	الإجمالي

- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
5 583 960	6 885 992	ودائع تحت الطلب
5 150 847	6 098 845	ودائع لأجل و بإخطار
1 039 862	2 313 272	شهادات ايداع وإدخار
1 134 866	1 288 227	حسابات توفير
91 403	184 910	ودائع أخرى
13 000 938	16 771 246	الاجمالي
7 530 461	9 152 523	ودائع مؤسسات
5 470 477	7 618 723	ودائع أفراد
13 000 938	16 771 246	الاجمالي
3 544 851	4 357 130	أرصدة بدون عائد
9 456 087	12 414 116	أرصدة ذات عائد ثابت
13 000 938	16 771 246	الاجمالي

ملخص الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة - عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- التزامات أخرى

	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٢</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٣</u>	
	38 000	52 730	عوائد مستحقة
	405	1 296	إيرادات مقدمة
	131 042	168 291	مصروفات مستحقة
	156 342	144 442	أرصدة دائنة متنوعة
	<u>325 789</u>	<u>366 759</u>	الإجمالي

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به 2.500 مليون جنيه مصرى في 31 ديسمبر 2013 (31 ديسمبر 2012: 2.500 مليون جنيه مصرى) وبلغ رأس المال المصدر 1.700 مليون جنيه مصرى في 31 ديسمبر 2013 (31 ديسمبر 2012: 1.700 مليون جنيه مصرى) مقسم على 17 مليون سهم بقيمة اسمية 100 جنيه مصرى للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام 2008.
- تم فحص عام 2010/2009 وتمت المطالبة و جارى عمل اللجنة الداخلية.
- تم تقديم الاقرار الضريبي عن عام 2011 و تم السداد و لم نخاطر بالفحص.

أحداث هامة

تم في تاريخ 18 ديسمبر 2012 توقيع عقد بيع مبدئى للاسهم المملوكة لبنك بي إن بي باريبا - باريس الى بنك الامارات دبي الوطنى و قد تم الحصول على موافقه البنك المركزى المصرى بتاريخ 22 يناير 2013 و تم الحصول على موافقه الهيئه العامه الاستثمار بتاريخ 29 ابريل 2013 و تم نقل الملكية بالبورصة بتاريخ 9 يونيه 2013. تم تعديل اسم البنك فى السجل التجارى بتاريخ 19 يناير 2014 من بنك بي إن بي باريبا " شركة مساهمة مصرية " ليصبح بنك الإمارات دبي الوطنى " شركة مساهمة مصرية".